E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/C.10/1994/L.1/Add.2
5 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية
الدورة العشرون
جنيف، ٢-١١ أيار/مايو ١٩٩٤
البند ١١ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العشرين

المقرر: .....

مشروع التقرير

الفصل -----

دور الشركات عبر الوطنية في الخدمات

الشركات عبر الوطنية والخدمات

١- نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستيها الخامسة والسادسة المعقودتين في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان معروضاً عليها تقرير أمانة الأونكتاد عن التجارب في مجال تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات بعنوان "توسع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات" (E/C.10/1994/4).

٢- وعند تقديم البند، ذكر المدير المساعد لفرع البحوث وتحليل السياسات، بشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار في الأونكتاد، ان أنشطة الخدمات تشكل لوحدها أهم نشاط اقتصادي في جميع الاقتصادات المتقدمة ومعظم الاقتصادات النامية، حيث تمثل في المتوسط نسبة ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية ونسبة ٦١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى نصيبها المتزايد باطراد وسرعة من العمالة في البلدان المتقدمة ومعظم البلدان النامية. وينعكس ذلك في سيطرة الخدمات على الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم أن المعاملات الدولية في أسواق الخدمات يمكن أن تحدث بأي من طرق الأداء التالية: التجارة عبر الحدود، وحركة المستهلكين، وحركة موردي الخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الخدمات بحكم طبيعتها لا يمكن نقلها، ومن ثم يصعب التجارة فيها على مسافة عبر الحدود. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الطريقة الرئيسية لأداء الخدمات في الخارج، ويتضح ذلك من حقيقة هي أن نسبة تناهز ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ شكل الخدمات وأن نحو ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من الأوراق المالية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر توجد في الخدمات.

٣- وأشار المدير المساعد لفرع البحوث وتحليل السياسات أيضا إلى أن البلدان النامية قد أصبحت تدرك بشدة أهمية خدمات مثل السياحة، وخدمات الأيدي العاملة، وخدمات الموانئ، وخدمات تجارة الترانزيت، من بين خدمات أخرى، في تحقيق حصائل الصادرات. كما تدرك ضرورة إنشاء مجموعة فعالة من خدمات الإنتاج كشرط لتحقيق تنمية اقتصادية تنافسية. وخلافا للحكمة التقليدية التي تعتبر أن نمو الخدمات يرجع بصورة رئيسية إلى النمو الاقتصادي الإجمالي، ذكر المدير أن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة توحي بأن تنمية أنشطة الخدمات قد لا ترجع إلى النمو، بل أنها قد تكون بالأحرى أحد شروطه الأساسية. ونتيجة لذلك، يتزايد اهتمام بلدان نامية كثيرة بتشجيع المنافسة وتحسين الإنتاجية في قطاعاتها الخاصة بالخدمات، ولتحقيق ذلك، تهتم بفتح أسواقها لموردي الخدمات الأجنبية. وتوحي الخبرة المتعلقة بفوائد وتكاليف هذا الانفتاح وبخيارات السياسة العامة للبلدان الراغبة في تحرير قطاعات خدماتها، بما في ذلك مشروع للمساعدة التقنية يجري تنفيذه في بلدان نامية مختارة، بأن عدم كفاءة خدمات الانتاج يستتبع تكاليف اقتصادية باهظة بالنسبة للبلدان النامية. ويوحي ذلك بأن من المفيد تحديد تكاليف عدم الكفاءة كخطوة أولى في تحرير قطاع الخدمات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات. وفضلا عن ذلك، فإنه لتلافي تضارب السياسات داخل قطاع الخدمات، سيكون من المفيد إجراء إصلاح على مستوى "مجمعات الخدمات" أو مجموعات الخدمات المترابطة. بيد أن تحقيق تسلسل أمثل لإصلاح السياسات في مجال تحرير الخدمات يقتضي توجيه قدر من الاهتمام إلى القضايا التنظيمية على مستوى الاقتصاد الكلي قبل محاولة الإصلاح على مستوى مجمعات خدمات معينة. وهناك إصلاحات مكملة، مثل سياسات مكافحة الاحتكار أو سياسات المنافسة، ضرورية لفعالية تطبيق برنامج للتحرير. ويصدق ذلك بصورة خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات حيث تكون الخبرة في المنافسة محدودة غالباً إلى حد أبعد مما هي في صناعات البضائع.

٤- ووافقت الوفود المتحدثة على أن دور الخدمات في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية مسألة هامة، وأن الوقت قد حان للجنة والأمانة لمعالجة هذه المسألة، وبخاصة في ضوء اختتام مفاوضات جولة أوروغواي بنجاح فيما يتعلق بوضع اتفاق عام للتجارة في الخدمات. وأيدت الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمانة ورأت أن تجربة المشروع المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدروس المبنية على أساسها، الواردة في وثيقة الأمانة، مفيدة للغاية. كذلك أكدت عدة وفود أن مشروع الأمانة الخاص بـ "توسع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات" يشكل جهداً فريداً ورائداً، ومثالاً جيداً يوضح ما تؤدي إليه البحوث من تطبيق عملي للمساعدة التقنية في مجال هام بالنسبة للبلدان النامية، وجهداً جديراً بالترحيب للتنسيق بين المنظمات الدولية.

٥- واتفقت جميع الوفود على أنه لم يعد في الإمكان إغفال أهمية الخدمات في الاقتصاد العالمي الراهن. ومع ذلك أشارت عدة وفود إلى أنه ما زالت هناك فجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال تنمية الخدمات والتجارة في الخدمات، وأن تخلف البلدان النامية في هذا المجال يشكل قيداً على تنميتها الاقتصادية. وذكرت عدة وفود أيضا أنه لأسباب اقتصادية وثقافية وقانونية واجتماعية، وبسبب التخلف النسبي لقطاعات الخدمات، فإن قدرة البلدان النامية على الانفتاح مقيدة، وأن هذه العملية ينبغي أن تطبق بتدرج وحكمة. بيد أن الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك ما يتعلق منه بإفساح المجال أمام موردي الخدمات الأجنبية، ينبغي ألا يفهم خطأ على أنه إلغاء للضوابط التنظيمية، لأن الضوابط التنظيمية لا تشكل بالضرورة سياسة حمائية. وأشير على وجه الخصوص إلى أن جهود الخصخصة التي شهدتها البلدان النامية مؤخرا قد تسبب ثغرة محتملة في الضوابط التنظيمية، مما قد يضع البلدان النامية والشركات الناشئة فيها في وضع غير مؤات نسبياً في بيئة عالمية تتزايد فيها المنافسة. وفي هذا الصدد، ذكر وفد أن مسألة الضوابط التنظيمية المحلية كانت مسألة صعبة في جولة أوروغواي وأن الاتفاق العام بشأن الخدمات، بالصيغة التي أبرم بها (المادة السادسة) ينص على أن التدابير التنظيمية مثل إصدار التراخيص، والمعايير والمواصفات، تدابير مشروعة لتحقيق أهداف محلية معينة.

٦- ولئن كانت عدة وفود قد وافقت على ضرورة تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات وعلى آثاره الايجابية المحتملة، فإنها أشارت إلى أن تحرير الخدمات في البلدان النامية ينبغي أن يسير بحذر، وبخاصة في ميدان الخدمات المالية. وذكر وفد، مستشهدا بخبرة بلده وبلدان أخرى، أن تحرير القطاع المالي يجب أن يؤجل ريثما يتم إنشاء أنظمة فعالة للرقابة المالية والإشراف، بغية تلافي تسارع التدفقات المالية إلى الخارج. وفي عملية التحرير، ينبغي إيجاد توازن يكفل قدرة البلدان النامية على إنشاء نظام مصرفي محلي، ويسمح في الوقت ذاته بوجود أجنبي مناسب. وأكدت عدة وفود ضرورة إنشاء قدرة محلية في قطاع الخدمات المالية في البلدان النامية.

٧- وأثارت عدة وفود مسألة التحرير من جانب واحد مقابل التحرير المتعدد الأطراف. وأعرب وفد عن اعتقاده بأنه على الرغم من أن المفاوضات المتعددة الأطراف ينبغي ألا تعوق التحرير على أساس أن التنازلات المتبادلة المنشودة ليست مضمونة، فإن التعهد بالتزامات مقيدة في المفاوضات المتعددة الأطراف سيكفل مع ذلك تنازلات أو مكافأة على هذا التحرير نظراً لأن عروض التعهد بالتزامات مقيدة ستصبح أساساً للحصول على تنازلات مقابلة. ومع ذلك ينبغي عدم اعتبار الأساس المنطقي للتحرير معادلاً لهذه الأهداف الضيقة القصيرة الأجل. وبينما أكد وفد أنه لضمان المعاملة بالمثل والتوازن بين التكاليف والفوائد في الترتيبات التجارية، ينبغي ضمان معاملة بالمثل تتميز بالانصاف في مجال الخدمات لزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات، ذكر وفد آخر أن وضع ضوابط تنظيمية محلية للمعاملات الدولية في الخدمات ينبغي أن يقوم على مبدأ الدولة الأكثر رعاية وليس على أساس المعاملة بالمثل. وأكدت بعض الوفود الحاجة إلى ضوابط دولية تضمن عدم تحول التدابير التنظيمية المحلية إلى حواجز لا داعي لها أمام التجارة في الخدمات. وفي هذا الصدد، أشير أيضا إلى أن الإصلاحات المحلية ينبغي أن تقترن بسياسة فعالة للمنافسة، بما يكفل عدم إحياء الممارسات التجارية التقييدية بإجراء خاص متى قامت الحكومات بإلغائها. وذكر وفد آخر أن الضوابط التنظيمية ينبغي ألا تكون تمييزية على أي حال، وأنه ينبغي عدم اعتبار القيود على المعاملة الوطنية لموردي الخدمات الأجنبية أفضل من القيود على فرص الوصول الى الأسواق.

٨- وشملت المسائل التي اقترح تناولها بمزيد من الدراسة موضوع تنمية الموارد البشرية وصياغة إصلاح ملائم للسياسات في قطاع الخدمات. وشُدد على أنه بدون وجود تنمية للموارد البشرية مصاحبة لإصلاح السياسات، لا يمكن إحراز نجاح في تطبيق السياسات حتى أفضلها صياغة. كما أن مسألة الدور الخاص لشركات الخدمات عبر الوطنية في عملية الانتقال في الاقتصادات المخططة مركزياً سابقاً اقترحت كموضوع هام يتعين تناوله بمزيد من البحث، وبخاصة في ضوء حقيقة هي أن الاقتصادات الانتقالية لم تنجح بعد في اجتذاب استثمار أجنبي كبير إلى قطاعات خدماتها.

٩- وفيما يتعلق بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، أشار وفد إلى أن الطرق الثلاث الأخرى لأداء الخدمات إلى الأسواق الأجنبية (حركة المستهلكين، وحركة موردي الخدمات والتجارة عبر الحدود) أكثر أهمية في توازن الحساب الجاري لبلده من الاستثمار الأجنبي المباشر (من زاوية التدفقات إلى الخارج). وأكدت الأمانة في ردها أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المعاملات الدولية لبلد لن تتضح في التدفقات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر بنفس درجة وضوحها بالأحرى فيما يترتب عليها من مبيعات للفروع الأجنبية في مجال الخدمات.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٠- أحاطت اللجنة علما بتقرير أمانة الأونكتاد بشأن "توسع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات" (E/C.10/1994/4). ورحبت بجهود الأمانة في مجال الخدمات، وبخاصة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية المتصلة بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات. وشجعت الأمانة على توسيع نطاق المشروع عن "توسع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات" ليشمل البلدان الأخرى التي تطلب المساعدة، وبذل قصارى جهدها لضمان الأموال الملائمة، وشجعت البلدان القادرة على تقديم أموال خارجة عن الميزانية لهذا الغرض على أن تفعل ذلك. كما طلبت إلى الأمانة إجراء مزيد من البحث والتحليل لدور شركات الخمات عبر الوطنية في الاقتصادات الانتقالية.

- - - - -